دكتورة
حكمت ابوزيد

معالم الطريق
أمام المرأة العاملة

إدارة المعلومات بوزارة الشئون الاجتماعية



بالقلوب نفتديه ..
محرر الأمة ومحرر المرأه ..
تحت لوائه يصعد المجتمع كله بالمجتمع كله

الإهـــداء

اليها .. فى معركة البناء ..

الى الأم العـاملة حيث كانت : فى الجمهـورية العربية المتحدة .. فى الوطن العربى الـكبير .. فى قارتنـا افريقيا الثائرة ..

اليها وهى تغامر بروحها فى رحلة الى الفضاء ..

اليها وهى تقتحم معامل الذرة من أجل معركة البنـاء

اليها فى المدينة .. فى الريف .. فى البادية ..

اليها فى المكتب .. فى المدرسة .. فى المستشفى .. فى المصنع .. فى المتجر .. فى الحقل ..

اليها فى عملها تشترك فى صنع مجتمع الكفاية والعدل .

اليها فى بيتها تصنع الأجيال الصاعدة ..

اليها وهى تخوض معركة البناء البشرى ..

اليها وقد أودعت الله فلذات كبدها حين تخرج كل يوم لتكافح من أجل العيش الكريم ..

اليها حين تعود الى البيت كى تعمل وحدها من أجل زوجها وبنيها ..

اليها فى وقفتها الصامدة بجانب الرجل تكافح من اجل الانتاج المـادى .

اليها وهى تعتصم بدينها فتأمن مزالق الطريق ..

اليها وهى تعمل ماوسعها العمل بكل اخلاص لكى تسهم

بنصيبها فى رفع مستوى الأسرة .. نواة المجتمع الأولى .. حتى يرتفع شأن الوطن العربى كله بجهود رجال ونسائه معا على الطريق ..

اليها وقد ظلت مكبلة فى الأغلال حتى منحها الميثاق كل الحرية وكل الحقوق شأنها شأن كل مواطن فى هذه الأرض الطيبة ..

اليها فى فجر تحررها غداة النصر العظيم بحقوقها فى المساواة يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ **حتى تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة .**

الى المرأة العاملة ..

تقدم الدكتورة حكمت أبو زيد وزيرة الشئون الاجتماعية فى أول مؤتمر قومى دعت اليه لدراسة شئون المرأة العاملة وقد عقد فى القاهرة يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣ من الخلاصة الواعية لخبراء المجتمع الاشتراكى العربى ، الذين التقوا فى ساحة هذا المؤتمر ليرسموا معالم الطريق أمام زحف المرأة العاملة ..

أن ((العاملة الأولى*)) فى بحثها عن معالم الطريق ، لتضعها أمام المرأة العاملة ، ترسم اطار خطة عمل المرأة العاملة فى المجتمع الاشتراكى . ولعل المرأة العربية فى هذا الاطار تستطيع أن تدرك مسئولياتها ومسئولية المجتمع عنها ، وواجب الدولة نحوها .

* من تقديم الأستاذ حسن زكى أحمد المقرر العام لمؤتمر المرأة العاملة للدكتورة حكمت أبو زيد فى الجلسة الافتتاحية .



الدكتورة حكمت أبو زيد ترسم معالم الطريق أمام المرأة العاملة فى كلمة افتتاح
أول مؤتمر للمرأة العاملة .. ننشرها على الصفحات التالية

فى ظل الميثاق

أخواتى واخوانى ..

باسم الله .. باسم الوطن .. نفتتح هذا المؤتمر .. مؤتمر شئون المرأة العاملة ، فى الجمهورية العربية المتحدة .

ولا أريد فى حديثى اليوم ، أن أحيطكم بما حصلت عليه المرأة العاملة عندنا من حقوق فى عهد الثورة ، فقد أصبحت هذه الحقوق واقعا اجتماعيا نابضا بالقوة والحيوية ..

بدأ هذا الواقع الذى تعيش فيه جمهوريتنا فكرة احتواها المضمون العام للثورة ، حين تفجرت بكل طاقاتها يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ثم تبلورت الفكرة ، وصيغت فى قوالب تشريعية متتابعة .. سرعان ما أخذت طريقها الى التنفيذ .

ثم أعلن الميثاق فى مايو ١٩٦٢ ، ليكون دليل العمل الثورى فى مرحلة الانطلاق ..

فى هذا الجو أصبحنا جميعا ، رجالا ونساء ، من كل الأعمار ، نعيش ونتفاعل ، ونرسم خطوط التقدم على الطريق .. طريق زعيمنا الرئيس جمال عبد الناصر .. طريق الميثاق الاشتراكى العربى القائل :

« ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل .. لابد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة .. حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة » .

مشاعل على الطريق

ان القوانين التى أرست جميع الحقوق للمراة فى جمهوريتنا بصفة عامة ، وللمرأة العاملة بصفة خاصة .. كانت مشاعل أضاءت أمامنا الطريق الثورى الذى نسير فيه ، ونتقدم ، من شوط الى شوط ، ومن مرحلة الى مرحلة ، وعند نهاية كل شوط ، وفى ختام كل مرحلة ، نجد بين أيدينا حصيلة تجربة ، ولنا فى كل تجربة درس مستفاد .

على ضوء هذه المشاعل تتضح أمامنا الرؤية ، فنجد أنفسنا أمام أهدافنا ، على وعى بواقعنا ، وادراك تام بأننا نعيش تاريخا حافلا وحاسما ..

ننظر الى تجاربنا الثورية ، فنراها لم تكن يوما ، ولن تكون يوما ، تجارب عشوائية مستوردة ..

وانما هى تجارب مخططة .. من واقعنا .. من آمالنا .. من امكانياتنا .. تجارب قائمة على معرفة عميقة بخصائص مجتمعنا التاريخية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والروحية .

تجارب ذات أصالة تجسمت فى التقنين ، داخل الاطار العام للاشتراكية العربية .. اشتراكية الكفاية والعدل .. اشتراكية العلم والعمل .. اشتراكية المحبة .. والمساواة .. والتكافل والتكامل .

لقــد ادركت تجاربنا الثورية بوعى وعمق أن اساس ركيزتها هو القوى الجماهيرية العريضة ، **فاعتمدت** ثورتنــا منذ البدء **على جميع** أفراد قوى الشعب العاملة .. من فلاحين وعمال ومثقفين وجنود وراسمالية وطنيــة . . لا فرق بين رجل وامراة ..

لأن اشتراكيتنا مبادىء نابعة من واقعنا وحاجاتنا .
ولأن اشتراكيتنا أعمال لا اقوال ..

لقــد أدركت الثورة أن المجتمــع وليــد المرأة فى كل العصور ..

أدركت أن من لا أم له لا وجود له ..

أدركت أن المرأة فى تاريخ الانسانية الضارب فى أعماق الزمن ، هى المحور الذى ارتكزت عليه الأسرة ، والأسرة هى النواة الأولى للمجتمع ..

اننا عنــدما نعرض تاريخ المرأة ، فانما نعرض حيــاة المجتمعات الانسانية كلها .

لقد ادركت اشتراكيتنا العربية ان المرأة فى كفاحها ضد استعباد الرجل ، عبر العصور الغابرة ، انما تمثل صفحات من تاريخ كفاح الانسانية . فى سبيل حرية الجنس البشرى كله . ضد الاستعباد ، وضد الاستغلال ، وضد الاقطاع البشرى فى أسوأ صوره واشــكاله والوانه القاتمــة .. كما أنصف التاريخ أمما طال وقت استعبادها ، فكذلك انصف

التاريخ نساء لامعات فى أظلم عصور الرجعية ، تحدين حياة الذل والاستعباد ، فكتبن صفحات خالدة فى تاريخ البشرية.

واضح اذن من تقاليد ثورتنا العربية ، النابعة من صميم مجتمعنا ، أنها أدركت منذ قيامها أن المرأة وقد شاركت الرجل فى الكفاح من أجل تحرير الوطن ، يجب أن تشاركه أيضا فى جنى ثمرات **الحرية** السياسية **والحرية** الاجتماعية معا ، **وكلتاهما تكمل الأخرى ، كما تكمل المرأة الرجل سواء بسواء .**

عصر يحكمه العقل ..

وهذا نحن .. فى ظل نظامنا الاشتراكى العربى ، نرى أنه لم يكن فى الامكان أن نتصور اعادة بنـاء المجتمع ، دون التعاون والمشاركة الكاملة بين الرجل والمرأة .. كلاهما يندفع نحو العمل ، تعويضا لمـا فات ، ولحاقا بمستقبل أفضل ، ترفرف عليه أعلام الحرية ، والمحبة ، والمساواة ، والسلام .

وان دولتنا الاشتراكية لا يمكن بحال أن تصفى عملية **الأمومة** ، وهى فى نفس الوقت حريصة على تغيير حياتنا **بالثورة الصناعية ..**

وان رعاية الأبناء وتصنيع الوطن ، رغم التوافق بينهما على أنهما تفريغ انسانى .. فهما يختلفان أصـــلا وهدفا وغاية .. ذلك أن إعداد الجيل الصاعد يعتمد أساسا على العطف والتفاهم المتبادل بين الآباء والأمهات .. ولكن تصنيع الوطن يعتمد أساسا على قوى العمل ، والعمل حق وواجب وشرف وحياة بالنســـبة للرجل والمرأة معا .. من أجل اسعادهما معا .

ولهذا ، فلابد لنا ونحن **نعيش فجر اشتراك المرأة فى معركة الانتـــاج الوطنى .. أن نحرص الحرص كله على ايجاد التوازن الحتمى بين العمالة وبين الحياة الأسرية ..**

فبقدر هذا التوازن ، يكون التوازن العام فى الدولة .. التوازن فى كل نواحى الحيـاة السـياسية والاقتصـادية والاجتماعية .

ان هذا التوازن قـد أصبح أمرا لابد منه ، **فى عصر يحكمه العقل** .. العقل الذى أسقط القوة الغاشمة التى طالمـا تحكمت فى رقاب المجتمع ، فانزوت المراة حينا من الدهر تحت اثقال الخضوع والحماية والسيطرة والاستعباد

ولكننا اليوم حين نلتزم بواجب التوازن فى اندفاعنا الثورى من أجل مستقبل أفضل .. نضع فى حسابنا زيادة مطالب الحياة ، واتساع الآفاق والمدارك ، وتقدم أساليب المعيشة فى المجتمع المتحضر ، مما يستوجب ارتفاع الدخل ، ويزيد من ضرورة التعاون بين المرأة والرجل على مجابهة ظروف الحياة .. وفى أعلى القائمة : **تماسك الأسرة اقتصاديا وتنشئة الأبناء فى بيئة اجتماعية سليمة من عقد الحرمان .**

ان المجتمع الاشتراكى لا يقبـل بحال ان تعيش كل الأسرة على كدح فرد واحد ..

وان الثورة التى نصرت المرأة بحق المساواة بالرجل ، انما تعنى أن تتحرر من القيود .. لتبذل اقصى ما تطيق من جهد ، فى سبيل كفاية الأسرة الانتاجية ، وذلك يفرض عليها أن تعمل ماوسعها العمل ، كما يفرض على المجتمع ان يفسح لها الطريق ، لكى تشارك ايجابيا فى صنع الحياة ..

وان جهودنا المتواصلة من أجل تنظيم النسل لصناعة أجيال أفضل ، لم تمنع الميثاق من أن ينص على أن تسبق

جهودنا فى الانتاج لمضاعفة الدخل . مقاييس التزايد فى السكان ..

وان الثورة التى لم تعترف بمعنى العجز ، واعلنت بلسان واضع الميثاق الوطنى **أن الثورة قد شطبت كلمة العجز من قاموسها ، وأن الفرصة متكافئة لجميع المواطنين، كل بحسب قدرته يعمل ، وكل بحسب كفايته يأخذ نصيبه العادل من ثروة بلاده .. وبلادنا اليوم لنا جميعا .**

وان واجبنا الثورى يحتم علينا فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا ، أن نستخدم كل القوى والطاقات فى معركة البناء .. المرأة كتفا الى كتف بجانب الرجل ، تضيف الى الانتاج جهدا جديدا ، وتسهم بالنصيب **المقابل** لحقوقها من الواجبات الثورية .

لماذا تهاجم المرأة العاملة

ويسجل التاريخ أنه على رغم الصعوبات التى اعترضت طريق المرأة ، فانها كافحت فى سبيل الوصول ، وشقت طريقها لتسهم فى معركة الانتاج .

فماذا وجدت فى سوق العمل ؟

* لقد نظر البعض الى دخولها ميدان العمل على انه منافسة غير مشروعة من الجنس الأضعف .. وذهب هذا البعض الى أن طبيعة المرأة الجسمية ، وتكوينها العاطفى ، يحد من فرص الانتفاع بها فى العمل ..

* ثم خشى بعض المحافظين من الرجال السماح للمراة بالعمل .. **مخافة الزلل** .. ذلك لأن قلة من النساء العاملات ، قد أساءت الى جنسها فى غمرة حماسها وفرحتها بالتجربة الكبرى التى نعيشها .. فأخطأت التصرف .. وسلكت مسلكا أدى الى تجسيم الشك فى نفس الرجل ، والى تزويده برصيد من الحجج والبراهين ، ليهاجم المرأة العاملة ، ويشكك فى قدرتها على شغل المراكز القيادية .

وهكذا اشترك الجنس كله فى دفع الثمن غاليا ، حينما أسرفت طائفة من المجتمع فى شمول الحكم على المرأة بانها لا تستطيع الاستمرار فى ممارسة أى عمل بفاعلية ونجاح .

ومن أجل تلك القلة التى اساءت ، اضطرت المرأةالعاملة الى التحرك فى ميادين ضيقة ، محـــدودة ، ضاربة عرض الحائط بقدراتها ومواهبها .

على ان هذه القلة لا يمكن ان تصيب مجتمع المرأة فى جمهوريتنا الصاعدة .. فنحن اذا أرجعنا البصر فى أحوال المجتمعات الأخرى : لوجدنا أن المرأة العربية قدوة لنساء العالم فى البيت والعمل على السواء .

لهذا لابد من تغيير هـــذه النظرة الى المرأة العربية العاملة ..

ان اتجاهات عصرنا **لم تعد تحتمل ان نحكم على نصف المجتمع بالشلل ،** لمجرد نظرة تشاؤمية أو رجعية ، لا تعتمد على دراسة موضوعية . ولا تستند الى منطق سليم .

* ثم وجدت المرأة نظرة أقسى حين دخلت سوق العمل من اوسع ابوابها .. وجدت نقصا فى وعى البعض من أفراد المجتمع .. وجدت سلبية من البعض الآخر .. وجدت محاربة سافرة .. حتى من القطاع المثقف الذى كانت المرأة ترجو انصافه الكامل .. وجدت من يحاربها على اســاس افتراض خاطىء هو انها خرجت **لتحارب الرجل فى لقمة العيش ..** حين تنافسه فى العمل .

بيد أن الدولة فى خطتها الخمسية والعشرية قد افسحت فرص العمل امام جميع الكفايات من الرجال والنساء على السواء .

وتبادر المراة العاملة بان تنفى عن نفسها هذا الاتهام .

وان طبيعة الحياة فى المجتمع الاشتراكى لقادرة على انصاف المراة العاملة .. فان من ابرز سمات المجتمع الاشتراكى انه يسقط من حسابه الصراع على لقمة العيش .. ويفتح ابواب المنافسة الشريفة على توفير أكبر قسط من السعادة لاكبر عدد من الناس .. **دون الاعتماد على نصف من القوى العاملة دون النصف الآخر .. وانما يبنى الكل مجتمع الرفاهية .**

« ان الانتاج كله للمجتمع فى خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين كل فرد فيه ..

واقتحمت الفضاء ..

« بقدر اتساع قاعدة الانتاج ، وبقدر اتساع الاستثمارات من المدخرات الوطنية ، وبقدر الجهود المضافة اليها بالعمل الوطنى مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرص بين المواطنين » .

ويمكن لهذه المعانى الواردة فى الميثاق الوطنى أن تتضح فى الأذهان حين نتصور هذا الطريق الطويل الذى اخترقه كل من الرجل والمراة فى سبيل بناء صرح الحضارة الحديثة .

انا نعيش العصر الذى استطاعت فيه المرأة أسوة بالرجل ان تغامر بحياتها فى رحلة الفضاء .

نعيش العصر الذى استطاعت المرأة فيه ان تقتحم معامل الذرة بجانب الرجل ..

ان العصر الذى تمكنت فيه المرأة من أن تشغل الكثير من المراكز القيادية فى الدولة وأن تفوز بثقة الشعب لتكون عضوا فى التنظيمات الشعبية على كافة المستويات بما فيها مجلس الأمة .

فى هذا العصر الذى نعيشه اصبح من نافلة القول أن تصر فئة من المجتمع على أن المرأة بطبيعة تكوينها الجسمانى والانفعالى لا تصلح الا لنوع أو لأنواع قليلة من العمل .

ان المرأة بعد ان شقت أجواء الفضاء ، وبعد أن نجحت فى اقتحام ميادين الذرة . وبعد أن خاضت معارك تحرير وطنها جنبا الى جنب مع الرجل ، اثبتت قدرتها بجدارة على خوض اصعب الميادين الشاقة العلمية والعملية متى اتيحت لها الفرص الكافية .

ان مثل هذه الاقوال حين تلقى جزافا لمن شأنها أن تسد المسالك امام المرأة ، وتعمل على تثبيط عزيمتها ، وتميل بها الى الاحجام عن اقتحام ميادين العمل الجديدة ، فتتجه الى السلبية وتفقد مرونتها وقدرتها على التكيف للعمل الجديد الخلاق ، وبهذا تعمل على دفن مواهبها وتكتفى بالاقتصار على العمل فى اقل الميادين .

مسئولية المجتمع

لقد آن للمجتمع أن تتغير نظـرته الى عمل المرأة فـلا يفرق فى ميادينه بين الفتى والفتاة .. تماما كما هى الحال فى معامل الذرة اليوم ، وفى ابحاث الفضاء .

وفى مرحلة التحول الاشتراكى تحتاج الفتاة الى تقدير المجتمع الواعى ، والى تهيئة البيئة الصـالحة غير المعوقة لانطلاق مواهبها وقدراتها ..

وفى مرحلة الانطلاق العظيم ، تحس المراة العـاملة فى اعماقها بانها بالعلم تستطيع التسلح بالنظرة الموضـوعية وبالنقد الذاتى . وبفضل تمسكها بالقيم الدينية تستطيع ان تدافع عن كيانها . وبحرصها على القيم الاجتماعية تستطيع ان تحمى نفسها من تلك النظرات المتشائمة المتشككة ..

وهى حين تقتحم الميادين المتفتحة لطلائع الشباب ، تحس بروح الانطلاق الكبير يجيش فى نفسها مما يدعمها بالثقة فى قدرتها البناءة

انه بفضل كل هذه العوامل تشعر المراة العاملة بالاطمئنان النفسى وكما احست به حين كانت تتلقى العلم يجب على المجتمع ان يوفر لها هذا الاطمئنان على مستوى المصنع ، والمتجر ، والمكتب ، والحقول الخضراء ، والمناصب العامة .

أن بعضا من أرباب الأسر ما يزال يوجه البنت أساسا **للزواج** ، ويستندون الى ان المراة خلقت اساسا لتكون ربة

اسرة والى أنهـا قادرة على أن تضيف جـديدا الى تاريخ الانسانية ، ثم يلتمسون الحجة والعلة بأن تشتيت جهود المرأة فى ميـدانى **الأسرة والعمل** ، قد يكون عاملا أساسيا لحرمان الأبناء من عطف الأم وحنانها .

وما من أحـد ينكر أن وظيفـة المرأة الأولى هى أن تعطى جرعات الحب والحنـان والعطف للزوج والأبناء .. كذلك لا يستطيع أحد أن ينكر ما لهذه العواطف الانسانية الخالدة من اهمية كبرى فى تكوين الأسرة وفى رعاية الطفولة وهى صانعة المستقبل ..

بيد اننا لا نستطيع أن نتجاهل منطق العصر اذ يؤكد لنا بأن هذه العواطف والانفعالات من جانب المرأة لا يمكن ان تستنفذ كل طاقاتها الكامنة ..

ان هذه المستويات وان ظلت فى بلادنا حتى الربع الأول من القرن العشرين سليمة لا تحتمل المناقشة ، فاننا فى عصر الانطلاق الاشتراكى و فىعصر الذرة وغزو الفضاء ، نتطلع الى حياة على **مستوى** الأحداث الكبرى ، وان نطبق مبدأ هاما من مبادىء الميثاق الذى ينادى بسقوط الاغلال التى كانت تعوق حركة المرأة وتقدمها ، **ذلك** المبدأ الذى اقره ممثلو الشعب كما أقروا حقمساواتها بالرجل حتىتستطيع ان تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة .

ان الزواج لا يمكن ان يكون وظيفة يعيش منها الرجل أو المرأة .. انه كالعمل حق وواجب يرعاه الله وتدعوا اليه كل الأديان فبهما تتكامل كل من شخصية الرجل والمرأة على

الســـواء وبوساطتهما يتم تعاون الاثنين من أجل استمرار الحياة .

واذا كان الزواج شريعة الله وأساس تنظيم الأسرة ، فان العمل فى اشتراكيتنا العربية بات لكل فرد فينا رجلا كان او امراة ، هو الحياة نفسها ..

من أجل هذا كله ، على المجتمع الجديد أن يدرك ان العمل أصبح ضرورة حتمية للمراة فى التطبيق الاشتراكى .

أن العمل حصن المرأة الحصين ..

ان العمل يقيها شر الزلل والانحراف ..

ان العمل وثيقة تامين لأولادها ضد التشرد او استجداء القوت يوم يكف الأب عن حمـاية أسرته لأى سبب من الأسباب ..

على المجتمع الاشتراكى ، مجتمع الكفاية والعدل ، أن يدرك اننا نعيش عصر الميثاق .. الميثاق الذى منح جميع افراد الوطن حق تكافؤ الفرص تأكيدا للحرية الاجتماعية ، ولم يسقط الميثاق من حسابه نصف المجتمع .

لقد منح المراة حق العلم ، لانه رأى :

« ان قدرتنا على التمكن من العلم فى فروعه المختلفة هى الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف . أن الأمم التى أرغمت على التخلف اذا ما استطاعت ان تبدأ الآن معتمدة على العلم المتقدم ، تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل ، ومن ثم تمنح

نفسها قوة اندفاع أشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم » .

« ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعيـة الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية »

ولم يغفل الميثاق حق العمل للمرأة فى كل ميدان يتناسب مع استعدادها ومع العلم الذى حصلت عليه .. ذلك : **« لأن العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان ، تأكيد للوجود الانسانى ذاته »** .

وان مجتمعنا الاشتراكى العربى الذى أصر على مواجهة مشاكله ومقابلة كل التحديات والتغلب عليها فى طريق تقدمه، لا يمكنه أن **يهرب** من المشاكل التى قد تنجم عن تشغيل النساء ، مكتفيا بحل المشاكل التى تنجم أصلا عن تشغيل الرجال **فقط** .

ان مجتمعنا الاشتراكى العربى بأذهانه المتفتحة، وبقلوب أفراده العامرة بالايمان بالله .. وبالثقة فى اشتراكيته التى يتحرك فى اطارها ، له من القـدرة ما يسمح له بمواجهة كل المشاكل الخاصة بكل أفراده ، مهما اختلفوا **جنسا أو عمرا أو تكوينا** .

ان مجتمعنا هذا الذى اكتشف نفسه بالثورة ، لايمكن أن يكون اكتشافه لنفسه مقصورا على نصف الذخيرة البشرية دون النصف الآخر .

وحين نواجه المشكلات الناجمة عن اشتغال المرأة بمختلف الأعمال ، تجد أن أعباءها قد تضاعفت فى المجتمع العربى ، اذا

ماقورنت بأعباء المرأة العاملة الأوربية ، ذلك لأن عدم تقدير الرجل العربى تقديرا موضوعيا عادلا لمسئوليته الكاملة تجاه شريكة حياته فى البيت والعمل حقيقة لاتحتمل النكران .. هذا على الرغم من أن القليل من الشباب ذوى العقلية المتطورة المتحررة قد استطاع أن يحطم التقاليد البالية ويتغلب على الرواسب المتخلفة فساهم بنصيبه فى أعباء زوجته الأسرية

وهو فى ذلك **مدرك** لما تعانيه شريكة حياته من ضغط وارهاق فى العمل داخل البيت وخارج البيت .

بيد أن هذه ـ كما ذكرت ـ قلة من الأزواج فى مجتمعنا.

فى حين أن الغالبية العظمى من الرجال فى المجتمعات الأوربية قد سبقتنا بمراحل الى ترجمة معنى التكامل والمشاركة بين الرجل والمرأة بصورة عملية واضحة فى جميع مجالات الحياة وأنشطتها داخل البيت وخارجه .

وهكذا أصبح تعاون الزوجين هناك على زيادة دخل الأسرة ، وعلى حمل الأعباء المنزلية مضرب الأمثال .

ومع أننا لايمكن أن نطالب الزوج بممارسة جميع الأعمال التى تقوم بها المراة فاننا نطالبه بالمشاركة عمليا فى تربية أبنائه هذه المشاركة التى أملت على بعض البلاد الأوربية أن تلحق بمدارسها الثانوية للبنين دورا للحضانة حتى يمكن للطالب ان يتمرس عملية العناية بالطفل والأخذ بيده .

بيد أن نظرتنا الى المرأة العاملة وهى تكابد ما تكابد من العقد فى مجتمع المدينة ، لايمكن أن تنسينا موقف المرأة العاملة على الأرض الزراعية .

ان الريف المتخلف عشرات السنين عن المدينــة بسبب معاناته من الاقطاع، نجد أن هذا الاقطاع نفسه قد اتاح للمرأة فرص العمل ، كى يزيد من انتاجه اسـتغلالا منه لجميــع الطاقات البشرية فى مزارعه المترامية الأطراف . وفى سبيل لقمة العيش عاشت الفلاحة عمرها مثلا حيا للنشاط والعمل ونكران الذات .. ساهمت ايجابيا فى زيادة **دخل** الأسرة حين عملت لدى الغير فى أسوأ الظروف ، وبأبخس الأجور ..وحين يمتلك زوجها بضعة من القراريط كانت تعمل معه ليل نهار فى الحقل ، أو فى محيط الأسرة ، فأجرها مضيع الا من عند الله ..

ولا يعفيها الواجب على الحالين من شقاء وعرق فى الحقل أو فى الدار ..

وزاد فى شقائها اغراق المجتمع الريفى فى الجهل الذى فرضته عهــود ارجعية والاقطــاع ، مما ترتب عليه تأخر اعتراف هــذا المجتمع بحق المـرأة السـياسى والاجتماعى والاقتصادى ، بل كثيرا ماوقعت المسكينة فريسة الاضطهاد والتعذيب من الزوج أو الأخوة ، تعويضا لشعورهم **بالاضطهاد** والتعذيب من صاحب الاقطاع .. مالك الأرض بمن فيها ومن عليها. فكان جزاء المرأة أسوأ من جزاء سنمار ، حينما يهدر الرجل كرامتها ، ويلحق بها الأذى البالغ لأى ماسبب ، وهو غافل عن أنها شريكته فى العرق .. شريكته فى الألم .. شريكته فى الدموع . شريكته فى مرارة الحياة وعبودية **لقمة العيش !.**

لقد آن للمجتمع **الاشتراكى** العربى أن يدرك مسئوليته تجاه **تعليم الرجل والمرأة** فى ريفنا الحديث .. ذلك اذا أردنا أن ننقـذ الريف من التخلف والجهل ، وندفع بالقرية الى الطريق الذى يوصلها الى مستوى الحياة فى المدينة .

لقد آن الأوان لأن ندخل تغييرات ثورية فى الجو الاجتماعى الذى تعيشه المرأة والرجل فى الريف ..

ان منظمات **الاتحاد** الاشتراكى العربى المنبثة فى أعمـاق القرى تستطيع أن تقوم بواجب كبير فى هذا التغيير .

ان **الوحـدات** الاجتماعية ، والمجمعـة ، والصـحية ، والتعاونية ، تستطيع أن تسهم فى هذا الواجب ..

ان قيام المرأة الريفية **بالصناعات اليدوية** سيحول الأسرة الريفية الى أسرة منتجة .. وعندما تذوق المرأة **طعم الكسب** .. سوف يتغير حتما شعورها بالحياة ، وأنها لم تعـد عالة على الزوج أو الأسرة ...

ولا بد لهذا كله أن نتجه بالفلاحة سريعا نحو العلم والعمل المنظم .. ولا نطالب بذلك الرجل ، بقدرما نـكلف به **المرأة العاملة** فى الخدمات الريفية .. فنحن لانريد استعارة الجهود البناءة من خارج القرية اللهم الا كانت للتوجيه لأن مسئولية المدينة عن القرية مسئولية «مصير وضمير» كما جاء فى الميثاق

اننـا نرى فى وعى المعلمات والطبيبـات ، والزائرات ، والباحثات الاجتماعيات ، والطالبات ، بالتعاون مـع وحدات الخدمات ومنظمات الاتحاد الاشتراكى العربى .. نجد فى تلك

الجهود أملا فى اضاءة ظلام الحياة التى تعيشها الفلاحة .. حتى لاتتخلف عن الركب ..

وأن الفلاحة التى كانت فى عهود الاقطاع والاستغلال واستنزاف دم وعرق المجتمع الريفى ، نموذجا حيا فى العمل والنشاط والانتاج ، **لابد أن تنطلق فى عهد الميثاق ،** وفى عصر الاشتراكية العربية الرائدة ، الى آفاق جديدة من العمل الذى يدعم شخصيتها ، ويرد عليها كرامتها ، ويجعلها معنا شريكة فى العرق ، شريكة فى ثمرة النضال .

ان مجتمعنا العربى الاشتراكى فى المدينة وفى القرية مسئول مسئولية **تاريخية** عن الأخذ بيد المرأة الى العلم ، والى العمل ، وألا يقيم أمامها العراقيل ، وألا يتصيد لها الأخطاء ، بل عليه أن يكفل لها كل أنواع الحماية لكى تعمل فى البيت وفى خارج البيت ، فان معركة البناء أحوج ما تكون الى تعبئة كل القوى ، حتى ذوى العاهات ، هؤلاء الذين اصطلح مجتمع الثورة الاشتراكية على تأهيلهم ، للانتفاع بالبقية من قدراتهم فى اقامة مجتمع الرفاهية .. هذا المجتمع الذى ننشده جميعا ، رجالا ونساء ، ونتحدى من أجله كل المعوقات ، **ولن تقف** النظرات السطحية ، أو التشاؤمية ، أو الرجعية ، عقبة فى طريق **الانتفاع الكامل بقوى المرأة ، لأنها نصف المجتمع .**

مسئولية المرأة العاملة

ان المرأة العاملة حين تشارك الرجل فى تعاون وتفاهم وتكامل فى محيط الأسرة والعمل الانتاجى ، يصح عزمها إذن على التقدم متخطية كل عقبة وصولا الى **حياة أفضل** .

ولا بد لنا هنا من وقفة لنتساءل :

كيف تستطيع المرأة العاملة تحقيق هذا التعاون والتفاهم والتكامل مع الرجل فى معركة البناء ؟ .

لابد أن **تتضح** امامها الأهداف والوسائل ..

ان وضوح الرؤية يجعل المرأة العاملة قادرة على تكوين اتجاهات سليمة نحو **الرجل** الذى تعمل بجواره فى الأسرة .. وفى العمل الانتاجى !! . وفى خدمة المجتمع فى مختلف مجالاته وأبعاده .

ان دور المرأة العاملة ، فى **فجر** اشتراكها فى معركة البناء على اتساع نطاقها ، يحتم عليها :

١ ـ زيادة دخل الأسرة

من أجل رفع مستوى الحياة .. من أجل المشاركة فى تربية **الأبناء** ، تربية لاتقهرها **حاجة** ، ولا تشغلها **اللقمة** ، هادفة وقادرة على تنشئة جيل قوى على تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

٢ ـ ينبوع الحب والحنان

ستظل المرأة مادامت الحياة ، بحكم وظيفتها ، ربة أسرة .. ستظل ما عاشت بحكم فطرتها تنطوى على طاقات انفعالية خلاقة .. ستظل بحكم طبيعتها قادرة على العطـاء أكثر من الأخذ !

ستظل المرأة أبدا متجهة لرعاية القطاع **المتخلف** سـواء فى الأسرة أو فى المجتمع .. انها ترعى **الطفل** حتى يشب عن الطوق .. انها تحنو على **العجزة** والمرضى من أبنائها .. انها ترعى الأحداث ، وهى بعد ذلك أم وأب لكل طفل تنكر له أبواه ..

لابد للمرأة العاملة من الاحتفاظ بهذه الطبيعة والفطرة العاطفية ، لانها ميدان تفوقها ، وتخصصها .. ومن ثم فهى جوهر عظمتها !

وليطمئن المشفقون على مصير المرأة العاملة الى انها ستظل أبدا مصدر اشعاع والتفاف فى أسرتها .. وفى مجتمعها .. ستظل تعطى أكثر مما تأخذ .. فعلى الرغم من أن الدولة أصبحت تقوم بجزء كبير من أعبائها الأسرية ، حين وفرت لها وسائل الحياة الحديثة الآلية ، وحين وضعت تحت تصرفها الوسائل الطبية ، من أجل رعاية الأمومة والطفولة ، وحـين أنشأت دور الحضانة لأطفالها .وحين طبقت اشتراكية التعليم، فأصبح العلم مجانا للجميع .. **رغم كل هـذا ستظل المرأة** العاملة حاملة أعباء مسئوليتها التاريخية بشجاعة ، وستظل

دائما أبدا ينبوع الحب والحنان ، للزوج والولد والأسرة .. ستظل المثل الأعلى فى التضحية ونكران الذات وتجسيم القدوة الحسنة .

٣ ـ العمل رسالة ..

ان المرأة التى تقف بكل حياتها عند حد أنجاب الأولاد كما لا كيفا وعددا لا نوعا ترتكب فى حق الأمومة وحق الأسرة وحق الوطن جريمة كبرى .

وهى عندما تعمل مسئولة عن تصحيح نظرتها الى العمل وصاحب العمل وزملائها فى العمل .. ان العلاقة بين المراة العاملة والرجل العامل يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل ، وعلى التقدير لما يقوم به كلاهما من عمل فى اطار من العلاقات الانسانية .

إن خروج المرأة للعمل من أجل الحصول على الكسب المادى ، وان كان فى حد ذاته وسيلة ايجابية لضمان حياتها وحياة أسرتها أمام هزات القدر **وتقلبات البشر** .. يجب أن تدرك جيدا أن انتاجها لن يزيد وان مكانتها لن ترتفع ، مالم يصبح العمل **هدفا** ، وما لم تربطها به عاطفة **صادقة ،** وما لم تشعر برغبة قوية فيه ، وتستغرق فيه حين تزاوله ، **وتغسل** متاعبها حين تندمج فيه .. لابد أن يصبح العمل **رسالة أخرى** فى حياة المرأة العاملة الى جانب **رسالتها كأم .**

وحين تكون صادقة فى علاقتها بعملها ، سوف **تنتزع** من حولها الاعتراف بقدرتها واخلاصها ..

على المرأة العـاملة أن تدرك أن العمل شرف لها وأنه عاصمها وحصن لكبريائها .

العمـل يقيهـا ذل السؤال ويحفظ عليها حياءها وماء وجهها ..

العمل غايتها وطريق حياتها الذى يضمن لها أكرم حياة.

العمل كيانهـا فى دولة صممت على بناء حياتها بالعرق والجهد ومواصلة الليل بالنهار فى سـبيل مقاومـة عوامل التخلف واللحاق بالمستقبل .

لابد للمرأة العاملة من أن تقدر أنه إذا كان العمل حقا فى المجتمع الاشتراكى ، فهو أيضا واجب ..

وان الحق والواجب متلازمان متكاملان .

وحين تأنس المرأة فى نفسها القدرة على القيام بعمل من الأعمال . عليها أن تدرك أنها **جندى** من جنود الوطن ، وعليها أن تسير فى حياتها طبقا للقانون ، وتكون مثلا فى طاعة النظم .

على الأخت العاملة أن تكون صادقة مع نفسها ، ومـع الرؤساء ، ومع الزملاء ..

فاذا هى وجدت هناك استحالة فى التوفيق بين عملهـا وأسرتها ، فلتنسحب من فورها لتتوفر على العناية بعشـها الصغير .

٤ ــ نحو شخصية متكاملة ..

ولكى تنجح المرأة العاملة فى حياتها بشـقيها فى العمـل والأسرة . لابد لها من **الثقة** فى شخصيتها .. وفى زوجها ..

وفيمن تخالطهم من الزملاء .. وكل المجتمع الذى تتحرك فى اطاره ...

لابد لها من أن تتأكد أن **الغير** لن يثق بها مالم تبدأ **هى** بالثقة فى نفسها وفى قدرتها .. بهذه الثقة **وحدها** ستواجه المرأة العاملة صعوباتها ومشاكل البيت والعمل بشجاعة ..

بهذه **الثقة** تستطيع المرأة العاملة أنتشعر بسلام يسود نفسها ، ويسود جو **أسرتها** ، ويسود **عملها** .

أن عنوان تكامل شخصية المرأة العاملة ، هو احترامها للرجل الذى تتعامل معه .

لتدرك المرأة العاملة أن الجمال لم يعد صالحا لفتح الأبواب المغلقة أمام المرأة فى المجتمع الاشتراكى ..

لقد أصبحت **المعايير** الجديدة فى الاتزان ، والمهارة ، وسعة الأفق ، وحسن التصرف ، والاخلاص فى العمل ، كل هذه الصفات هى مقومات احترام الرجل للمرأة العاملة وكسب ثقة المجتمع الصغير الذى تتحرك كل يوم فى إطاره والمجتمع الكبير الذى تعمل من أجل بنائه .. على الأخت العاملة أن تنشد **احترام** الرجل قبل **اعجابه** ، وعليها أن تعمل على كسب ثقته وتقديره .

٥ ـ دعى الشعور بالاضطهاد ..

ان علاقة المرأة بالمجتمع الذى تعيش فيه ، لابد أن تقوم على رأى صريح واتجاه سليم .. فلتدع الأخت العاملة جانبا

هـذا الشـعور بالاضطهاد والاحساس بالظلم .. هذه هى الرواسب التى ظلت تكبلها بالأغلال ، وقد ورثتها عن جدتها وأمها ، حين كانت تروى لها أقاصيص الاضطهاد والظلم الذى نزل بالمرأة من **عالم الرجال** على طول العصـور وعـلى مر الأجيال .

إن استمرار شعور المرأة بالاضطهاد ، يدل على ماتعانيه من نقص فى وعيها ونقص فى امكانياتها .. فواجبها أن تركز حواسها وفكرها فى تنمية قدراتها **والتفوق فى عملهـا** ..

كل هذه الاتجاهات الواضحة الصريحة تذيب فى أعماقها الشعور المتوارث بالاضطهاد ، لأن **طرح** هذا الشعور جانبا ، هو أكبر القوة التى تحمى المرأة من الاضطهاد .. إذ المطلوب منها هو العمل ، واتقان العمل ، والتذرع بكل مافيهـا من طاقات وقدرات على الصبر والمثابرة والطـاعة والدقة ، فى كسب كل من حولها ، مادامت تمتلىء ثقة بنفسها ، وتدرك أن :

« الاشتراكية بجناحيها الكفاية والعدل هى الطريق الى الحرية الاجتماعية » .

لابد للمرأة العاملة أن تؤمن بأن :

الحل الاشتراكى لمشاكل مجتمعنا حتمية تاريخية فرضها الواقع ، وفرضتها الآمال العريضة للمرأة العاملة ، كما فرضتها طبيعة الحياة المتغيرة فى النصف الثانى من القرن العشرين .

وإن طريق الخلاص من العقد المتوارثة هـو **العمـل** .

فطريق **العمل** هو طريق الحرية بالنسـبة للمرأة **القادرة** على العمل .

لابد للمرأة العاملة أن تسلح نفسها على طريق المستقبل.

ان المرونة فى التفكير وفى التدبير وسيلة المرأة العاملة الى سرعة الفهم والاندماج فى ظروف العمل من أجل التغلب على مشاكل الحياة .

٦ ـ لتخرج المرأة من العزلة

ولتتأكد المرأة العاملة أن **عزلتها** عن المجتمع ستجعلها جامدة غير متفاعلة مع أحداثه الكبرى .

ان عزلة المرأة تحبس تفكيرها وآراءها فى سجن رهيب تقيد فيه بالأغلال النفسية ، أغلال من صنعها ، وتحرمها الحياة النامية فى جو الحرية والمساواة .

ومن هنا كان **واجبا** على المرأة العاملة أن تسهم بنصيبها فى جميع الأنشطة الاجتماعية والسياسية .. عليها أن تبرز كعضو فى الجمعيات ، وفى النقابات ، وفى مجالس الادارة، والمجالس الشعبية ، ومجلس المحافظة ، ومجلس الأمة .. عليها أن تدرك أن عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى هى المكان الطبيعى لتطبيق المساواة **وتأمين هذا الحق الذى كان مجرد** حلم يداعب جداتها وأمهاتها .

٧ ـ طريق الكفاية الانتاجية

إن اكتفاء المرأة العاملة بما حصلته من ثقافة ومهارة ، **سيجردها** حتما من أسلحة الكفاية ، وسوف **يحرمها** فرص الترقى فى مجتمع العمل ، وهو دائما يتغير ، ويتجدد ،

ويتطور ، ويعتمد على التخطيط ، وعلى تقدير النتائج وقياس المسافات تقديرا موضوعيا .

ان اقتناع المرأة العاملة بوصولها حد الكمال حين تحصل على عمل من الأعمال ، يقتل فيها الرغبة فى الجد والاجتهاد ، من أجل دوام الاستقرار والنمو ، ليستمر نضجها وهى تتعلم وتعلم ، وتفيد وتستفيد .

فلتدرك المرأة العاملة أهمية المثابرة على التدريب **المهنى** ، وزيادة الخبرة ودرجة التفوق فى كل مايتصل بعملها .

٨ ـ الأخذ بيد الأخت ..

فى استطاعة المرأةالعاملة أن تكون مركز اشعاعوقيادة.. أن القدر قد فرضعليها أن تحمل مسئوليتها التاريخية بشجاعة ونكران ذات ..

أن واجب المرأة العاملة أن تأخذ بيد أختها المتخلفة فى جميع الوطن العربى ، لكى تلحق بها فى قطار العلم والعمل. لتذكر المرأة العاملة أن أكثر من عشرة ملايين من بنات جنسها فى الجمهورية العربية وحدها يتمرغن فى الجهل ويعشن على هامش الحياة .

ولن تستطيع المرأة العاملة ، بقلة نسبتها العددية الى مجموع القوى العاملة ، أن تصمد فى ميادين العمل ، ما لم تحشد من بنات جنسها **فيالق من النساء العاملات .**

أن أمام المرأة العاملة مهمة تثقيف أختها الريفية الغارقة فى بحر من الأمية والسلبية .

أن أمامها فرصة ذهبية للعمل الثورى خلال السنوات العشر القادمة .. **فرصة الأخذ بيد هذه الملايين العشرة من بناتجنسها ، تنتظرمنها ضريبة الحرية والمساواة والعدالة.** ثم عليها أن تمد البصر الى المنطقة الممتدة فيما بين المحيط والخليج ، **لتنشر راية التقدم على كل أخت عربية** ، لاسيما تلك الأخت التى فرضت عليها قسوة الحياة المتخلفة أن تظل حبيسة قعيدةجدران دارها الأربعة ، سجينة الفكروالتقاليد الرجعية ، لم تطلع عليها بعد شمس الحرية ، ولم تنطلق فى آفاق العلم والعمل . كما وأن عليها واجب ازاء أختها التى تحارب من أجل استعادة الوطن السليب فلسطين الحبيبة.

٩ ـ التمسك بالقيم الروحية

لابد للمرأة العاملة أن تتمسك بالقيم الروحية ، وأن تكون لبنات جنسها فى المدينة أو فى القرية نموذجا حيا صالحا فى السلوك الاجتماعى والخلق الاشتراكى ، انها فى البادية ، كما هى فى الحقل ، كما هى فى المصنع ، والمتجر ، والمعمل ، والمستشفى ، والمدرسة ، والجامعة ، وفى حياتها المنزلية ، يجب أن تتمسك بتعاليم الدين ، وبمثله العليا وقيمه الانسانية ، ذلك لأن :

« القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان ، قادرةعلى هداية الانسان ، وعلىاضاءة حياته بنور الايمان ، وعلىمنحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة » .

ان تمسك المراة العاملة بالتعاليم الدينية ، من غيرتزمت أو افتعال ، **سوف يحميها من السنة المغرضين .. سوف يكسر سلاحا طالما استخدمه الرجل الرجعى وهو يحرم ابنته ، وأخته ، وزوجته ، من فرص التعليم والعمل .**

وبفضل القيم الروحية ، ستكون المرأة العاملة أقدر ماتكون على تجريد أعدائها من أسلحتهم السامة ، ومن شكوكهم المختلفة ، ومن ظلم حكمهم على **الجنس الأضعف .**

بفضل التمسك بالدين سوف تتفادى المراة العاملة العربية عوامل **الانزلاق** التى تعرضت لها الكثيرات من النساء الأوربيات أو الأمريكيات ، حين اندفعت المراة هناك فى أسواق العمل ، بغير عاصم من تربية أو قيم روحية ، فاذا بها جسد بلا روح ، واذا بها فى النهاية تتجه اتجاها يتسم بطابع اللامبالاة .

بيد أن المراة الغربية قد تجد لنفسها عذرا فى الثورة على كل القيم والتقاليد لأنها حتى قيام الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر حرمها المجتمع من جميع حقوقها .. على عكس المراة العربية التى كان يسندها دائما تراث عريق من الأمجاد التاريخية . ومن الحقوق الشرعية التى حفظت كيانها كآدمية فلها الحق فى الميراث وفى اختيار شريك حياتها وفى الدفاع عن حرمتها وكيان وطنها ...

١٠ ـ تنظيم الأسرة

ستظل المرأة العاملة الرائدة الأولى فى تنظيم أسرتها تنظيما يقوم على سياسة تخطيطية وعلى ممارسة النقد الذاتى .

أن واقع الثورة الاشتراكية التى نعيشها اليوم فى الجمهورية العربية المتحدة يفرض على المرأة العاملة أن تقوم بدور القيادة فى تنظيم أسرتها .

لقد أصبح تنظيم الأسرة ضرورة حتمية بالنسبة للمرأة العاملة فى جمهوريتنا الفتية .. فهى بحكم اقتحامها لميادين العمل تعتبر رائدة التجربة الكبرى بالنسبة للمرأة فى الوطن العربى كله . وهى بحكم وضوح الرؤية أمامها تدرك ثقل الأعباء الملقاة على عاتقها حين يكثر نسلها ..

والمرأة العاملة بحكم قدرتها على وزن الأمور تدرك أن **العبرة** فى نسلها **بالكيف** وليس بالكم .. وان زيادة عدد الأطفال دون موازنة لتكاليفهم مع الدخل ، يعرض حياة الأسرة **للاضطراب** ، وأطفالها **للضياع** ، ويؤدى الى اضعاف قدرة المجتمع على **الادخار** ..

ان زيادة **الاستهلاك** على حساب **الادخار** يؤدى الى عجز المجتمع عن تكوين رأس مال وطنى يستطيع أن يكون عصب التنمية ، من أجل مضاعفة دخل البلاد ، ومضاعفة دخل

الأفراد ، وزيادة الاستثمار ابتغاء الوصول الى مجتمع الرفاهية .

ان خفض نسبة الوفيات فى الأطفال « ٢١/٢ ٪ تقريبا » شأنه أن يزيد نسبة التابعين من الأطفال ، وهم بطبيعتهم مستهلكون لا يشتركون بأى نصيب فى معركة الانتاج .

ان فى الجمهورية العربية المتحدة ، كما فى غيرها من الدول النامية ، تبلغ نسبة الأولاد دون الخامسة عشرة الى البالغين من الشبان ٦٥٪ مقابل ٣٥٪ فى دول أوروبا الغربية .

هذه الزيادة الكبيرة فى عدد الأطفال من شأنها أن تبدد أكبر جانب من دخل الأسرة .. **الأمر الذى يؤدى الى ارهاق المرأة من الناحيتين الصحية والنفسية والمادية أيضا .. ويحرمها من فرصة تنمية شخصيتها والتمتع بقضاء وقت فراغها فيما يعود عليها وعلى المجتمع بالفائدة .**

١١ ـ الادخار سبيل للتنمية ..

ولعل من بوادر الأمل فى قدرة مجتمعنا على الوصول الى أهدافه فى الرفاهية ما ظهر فى السنة الأخيرة من خطة التنمية من زيادة نسبة الدخل القومى على نسبة الزيادة فى السكان (٥ر١٩٪ مقابل ٤ر٢٪ على التوالى) .

على أن هــذا لا يعنى على الاطـلاق الا نلفت نظر المرأة العاملة الى أن نسبة الاستهلاك قد ارتفعت الى ١٩ ١/٢ ٪ الأمر الذى يؤثر حتما على مدخرات الأسرة والمجتمع .

وانني أكرر هنا أن أمل الوطن فى المرأة العاملة باعتبارها النموذج الحي فى تخطيط ميزانيــة الأسرة أن تعمـل على ضغط ميزانية الاستهلاك ، وذلك بتركها التعلق بالكماليات فى فترة التنمية التى نمر بها ، وبتغييرها لعادات واتجاهات ورثتها عن المجتمع الرأسمالى فى زيها وطعامها .

ان المرأة العاملة أقدر النــاس على الاستجابة لمطالب الخطة ، بالنسبة لمعركة الادخار ، ومن خلال هذه الاستجابة ســوف يندفع الجميع نحــو الأهداف الاجتماعية الكبرى وســوف ينتصر الوطن العربى بقوة الايمان ويقابل جميع التحديات ويتغلب على المعوقات التى تعوق حركة اندفاعه الى الأمام تماما كما فعل فى تأميم القناة ، وفى طرد الغزاة ، وفى بناء السد العالى ..

واجب الدولة

من خلال واقعنا الاشتراكى ، ومن تطبيقنا لتشريعات الكفاية والعدل ، تتطلع المرأة العاملة الى حياة أفضل ، وهى مليئة بالثقة والاطمئنان .

مبعث هذه الثقة روح الثورة التى أعطت المرأة حقوقا لم تكن فى الحسبان .. ومصدر هذا الاطمئنان أن التطبيق الاشتراكى العربى لا ينحرف ولا ينحاز ، فالمجتمع فى شريعة الاشتراكية سواء . الرجال والنساء شركاء فى الحياة ، شركاء فى العمل . شركاء فى الحاضر ، شركاء فى المستقبل .

ومن هنا تتطلع المرأة العـاملة ، بكل ثقة ، الى ايجاد حلولها لمشاكلها بما يعادل كفاحها فى البيت ، و فى العمل ، وفى خدمة المجتمع .

تطوير التشريعات ..

ان المرأة العاملة تدرك تماما ضرورة تطوير التشريعات التى تحدد علاقتها بالزوج ، وعلاقتها برب العمل ، بما ييسر لها التوفيق بين عملها داخل البيت ، وعملها خارج البيت . وهى تمتلىء عزما على أن يكون الميثاق دستور حياتها . وتؤمن بقول الميثاق :

((ان الحرية الاجتماعية ، أى الاشتراكية ، ليست التزاما بنظريات جامدة لا تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية)) .

فلا مناص اذن من تطوير التشريعات الأسرية والعملية ، واعادة صياغتها فى قوالب اشتراكية ، تؤكد حق المساواة بين المرأة والرجل ، فى اطار من القيم الأخلاقية والروحية ..

القيم التى تستمسك بجوهر الدين ذلك الذى لا يصطدم ابدا مع حقائق الحياة ومنطق العصر ، وانما يصطدم حين تستغله الأفكار الرجعية والتشاؤمية فى الحفاظ على مصالحها ، واشتراكيتنا العربية تعتمد أساسا على تلك القيم التى نستطيع أن نصنع بها التقدم ، وبغيرها لا يتحقق النصر .

تكريم الأم العاملة ..

ان المرأة العاملة تدرك اهمية انتشار **دور الحضانة** ، وترى من حقها أن يكون **مستوى الخدمة** فى هذه الدور على درجة تكفل لها الاطمئنان **على نفسها** وهى تنتج ، باطمئنانها على **فلذة كبدها** فى رعاية أمينة .

وهى فى هذا التطلع ، تتجه الى الحلول الاشتراكية السليمة ، وهى تؤكد **ضرورة الاستغناء عن الخدم الخصوصيين** ، اذ لابد لهؤلاء المواطنين أن ينعموا بخير التطبيق الاشتراكى ، كما لابد لأبناء المرأة العاملةأن ينشأوا فى بيئة لا يقال عنها انها **بيئة الخدم** . أى ان نفس الاحساس بضرورة **تحرير** الخدم ، هو الاحساس بضرورة **رعاية** الأبناء كرعاية الأمهات فى فترة غياب الأم العاملة .

ان تكريم الأم العاملة فى خلال فترة عملها ، يتحقق بقدر ما يعطى ابنهـا من رعاية وعطف نسبى ، حتى يعود اليه القلب الذى يطعمه المحبة ، ويسقيه روح العمل .

اقبال على العمل ..

ان المرأة العاملة تطالب بالمزيد من الفرص فى المجالات الصناعية التى تتفق مع قدراتها ومواهبها .

فان ارتفاع نسبة الفتيـات فى معاهد العلم الى ٥٥٪ بالنسبة لمجموع الطلاب من الجنسـين ، يشـير فى صراحة عزيزة الى أن سوق العمل سوف تسـتقبل فى السـنوات القادمة أفواجا ضخمة من العاملات ..

واذا كانت مجالات العمل فى الزراعة بالنسبة للمرأة تقدر بنحو ٢٧٠ر٦٠٢ نسمة (١) ، وفى خدمات التدريب والطب والاجتماع ٢٤٠ر٠٤٦ نسمة ، فذلك يعنى أن هـذه المجالات قد اجتذبت النسبة الكبرى من قطاع المرأة العاملة، ولكن الشواهد والقرائن تشـير فى نفس الوقت الى زيادة اقبال الفتيات على العمل الصناعى سنة بعد سنة ، فقـد بلغ الاقبال خلال السنوات العشر الأخيرة ٢٤ر٥٤٦ فتاة ، من مجموع قطاع المرأة العاملة ويبلغ ٦١٢٠٧٠ نسمة .

ان حركة التصنيع العام لابد لها أن تعتمد فى كثير من مجالاتها على قوى المرأة العاملة ، وذلك يقتضى فتح مراكز التدريب أمامها لتتخصص فى كل الأعمال والحرف التى

---

(١) احصاء ١٩٦٢ - ١٩٦٣

تلائم طبيعتها .. ذلك اذا اردنا الوعى العميق لما يقوله زعيمنا الرئيس جمال عبد الناصر :

« علينا أن نعمل بسرعتين ، سرعة لتعويض ما فاتنا ، وسرعة للحاق بالمستقبل » ..

هذه خلاصة سريعة عن الوضع الراهن للمرأة العاملة فى جمهوريتنا المتحدة عام ١٩٦٣ ، وهذه خطوط عريضة لمسئولية المرأة العاملة عن نفسها، ولمسئولية المجتمع والدولة عنها ،وهى تنطلق من عقالها ، وتقوم لتشارك بعمق وايجابية فى اعادة البناء .

اننا نؤمن بأن طريق المرأة الى الحياة الديمقراطية السليمة هى اشتراكها مع الرجل فى صنع الحياة .

هذا المؤتمر ..

بعد هذا يأتى الحديث عن مؤتمرنا هذا فى يومنا هذا ..

ان المؤتمر الأول لشئون المرأة العاملة ليعلن فى فاتحة هذه الدورة ، **كامل حرصه على مسئوليات المرأة كربة بيت وراعية أسرة ..** ومن أجل هذا كله يعقد العزم على بحث مشاكلها **موضوعيا .**

وهو يرجو فى المرأة العاملة أن تواجه هذه المشاكل والمعوقات **بشجاعة** ، وهى تدرك أن معظم ماتخشى مواجهته ليست له أسس موضوعية سليمة وان كل ما نحتاج اليه هو التفكير الهادىء العلمى المنظم حتى يمكن حل مشاكلنا **حلا عمليا موضوعيا .**

ان مؤتمر شئون المراة العـاملة يريد ان ينبه المجتمع العربى الى خطورة الدور الذى تقوم به المراة فى البنـــاء الاشتراكى ..

ذلك لأن هذا الدور له أبعاده الأربعة :

١ - الانتاج البشرى وهو صناعة رجال المستقبل ونسائه .

٢ - الانتاج المعنوى وهو مسئولية المرأة التاريخية فى بناء مقومات الأسرة المعنوية وصرح القواعد الأخلاقية .

٣ - الانتاج المـادى وهو المساهمة ايجابيا فى اقتصاديات الأسرة والمجتمع .

٤ - التنمية الاجتماعية وهى مسـئولية المرأة التاريخية فى الأخذ بيد المتخلفين فى المجتمع من الجنسين

ان مؤتمر شئون المراة العاملة يرجو أن يصل الى رسم معالم الطريق التى تؤدى الى توفيق المراة فى **حياتها** على قاعدة من **التوازن الحق بين العمالة النسـائية ، والحيـاة الأسرية ، والحيـاة العـامة ، بكل مقوماتها الاقتصـادية ، والاجتماعية ، والاسـكانية ، والصحية ، والثقـافية ، والسياسية .**

ولهذا يسعى المؤتمر الى تقصى جذور المشاكل والمعوقات التى تعترض اشتراك المراة فى معركة الانتاج ، بجهد يتلاءم مع أهمية **التجربة الاشتراكية** التى نخوضها اليوم ، وبشكل

يتفق مع اتساع القاعدة العريضة من الجماهير التى ترتكز الثورة عليها ، لأنها ثورة الشعب كله ، لخير الشعب كله ، ورفاهية الشعب كله .

ان مؤتمر شئون المرأة العاملة يبدأ اليوم ، ٢٣ من نوفمبر ١٩٦٣ ، صلته المباشرة بالمرأة فى عملها ، ويعيش معها فى مشكلاتها ، ويحرص أكمل الحرص على الاستماع الى كلمتها، كما يصغى بانتباه الى صوت صاحب العمل ، وصوت المدير

وان المؤتمر لحريص أيضا على أن يسمع صوت الزوج ، فان سعادة المرأة الحقة تتجسم فى رفاهية بيتها ..

وان علاقة الزوجة العاملة بزوجها هى المقياس الحساس لمدى نجاحها فى عملها ..

ان العناصر النفسية تؤثر حتما فى انتاج المرأة ..

اخواتى واخوانى :

على هدى من الدين الحنيف ، ومن تعاليم ميثاقنا العظيم ، ومن أقوال زعيمنا جمال عبد الناصر ، ومن واقع ظروفنا التاريخية ..

هنا ، فى قلب الوطن العربى الكبير ، وفى شمال القارة الافريقية ، وفى اطار أهدافنا الاشتراكية العربية ..

ومن أجل غد مرتقب عزيز للأجيال الصاعدة فى الأمة العربية ، والقارة الافريقية .

نجتمع هنا فى القاهرة ، وبيننا مندوبات من باسلات الجزائر ، وفتيات الكويت ، وحرائر فلسطين ، واليمن ، والعراق ، فنرحب بهن دليلا على وحدة المشاعر ، ووحدة الصف ، ووحدة الهدف والمصير ..

نجتمع اليوم على بركة الله ، وكلنا أمل فى أن نشترك معا فى انارة معالم الطريق أمام المرأة العاملة ، فى جمهوريتنا ، وأمتنا ، وقارتنا الناهضة .

والله نسأل أن يوفق هذا المؤتمر الى توصيات مضيئة واعية ، والى الحرص على متابعتها فى طريق العمل والتنفيذ ، بين أعلام الحرية والاشتراكية والوحدة .

توصيات مؤتمر
شئون المرأة العاملة
فى دورته الأولى
نوفمبر ١٩٦٣

مقدمة :

فى ضوء ما دعت اليه ثورتنا المباركة من تطور قومى وسياسى واقتصادى واجتماعى ..

وفى ضوء ما صدر عنها من قوانين اشــــتراكية تؤمم مصادر الانتاج وتعمم الرخاء ، وتنشر الأمن والطمأنينة بين المواطنين ، وتحقق تكافؤ الفرص وتكامل المجتمع ، ونشر لواء الاشتراكية السليمة القائمة على الكفاية والعدل والديمقراطية الأصيلة النابعة من تقاليدنا وأدياننا السماوية ..

فى ضــوء ذلك كله ، وفى ضــوء الميثــاق الوطنى الذى **اعترف بمســاواة المرأة بالرجل ، وبكيان الأسرة ، وبحــق الطفولة صانعة المستقبل ..**

فى ضــوء ايمان المرأة بكيانها وعملها الجاد ، والوقوف على ما يواجهها **من مشكلات للعمل على حلها،** تدعيما لكيانها، وتمكينا لها فى الانتاج ومضاعفة الدخل ، ولفاعلية المرأة واثرها العميق فى تنشئة الجيل الصــــاعد والسهر عليه والأخذ بيده الى حيث الرفعة والعزة والقوة ..

ونتيجــة لتطور المجتمع العربى فى الجمهورية العربية المتحدة من حيث التوسع فى التعليم العام والجامعى والمهنى، وازدياد فرص العمل أمام المواطنين ..

ونظراً للتوسع فى برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتحطيم الأغلال التى كانت تقيد حرية المرأة وتمنع انطلاقها للمشاركة الايجابية فى زيادة انتاج الدولة والدخل القومى ..

ورغبة فى الحفاظ على استمرار المرأة فى مشاركتها فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، باعتبارها تمثل نصف مجموع السكان ، مع عدم الاخلال بواجباتها فى الأسرة (وتبعاتها ازاء زوجها وأولادها وبيتها) .. ومقابلة للآفاق الجديدة التى تفتحت أمام المرأة بإتاحة الفرص أمام كل مواطن يعبىء قواه بما يعود عليه وعلى وطنه بالنفع والخير ، فى حدود الاطار العام للتخطيط القومى ، وتقديرا للمبدا المتفق عليه فى جميع بلاد العالم ، أن الخدمات التى تؤدى للعامل انما تؤثر تأثيرا ايجابيا فى كيانه وانتاجه .

فى ضوء هذا كله ، وفى ضوء مثلنا العليا وثورتنا الاشتراكية العارمة ، وآمالنا العريضة ، واحساسنا بمقومات مدنيتنا ، والدور الحضارى الأصيل الذى لعبته بلادنا فى الماضى وتقوم به فى الحاضر وفى المستقبل ..

يوصى المؤتمر :

أولا : فى مجال الحاق المرأة بالعمل والنقل والترقية :

(أ) اصدار التشريعات التى تحقق دخول المرأة فى الميادين التى كان ممتنعا عليها الالتحاق بها كلية .

(ب) التصريح للمرأة بالالتحاق بالوظائف الحكومية علىقدم المساواة مع الرجل مالم يثبت بصفة مؤكدة عدم اتفاقها مع طبيعة المرأة وعندئذ تحدد هذه الأعمالعلى سبيل الحصر .

(جـ) يكون التعيين فى وظائف الشركات والمؤسسات العامة عن طريقالمسابقات على أن تقوم باجرائهاجهة محايدة.

* * *

٢ ـ لكى يتم التوازن فى التشغيل بين المرأة والرجل من الناحية الاقليمية ويتيسر توحيد منطقة العمل الزوج والزوجة معا ، فانه يوصى بما ياتى :

(أ) تعميم مبدأ الحاق أبناء المحافظات بالعمل فى الأنشطة المحلية القائمة بها فى كافة القطاعات .

(ب) اعادة النظر فى توزيع الوحدات الانتاجية والمؤسسات والهيئات على المحافظات لاسيماتلك التى لا يتصل نشاطها الرئيسى بالقاهرة بصفة مباشرة وبمراعاة عدمالتركيز فىعواصمالمحافظات نفسها تخفيفا للضغط .

٣ ـ اعطاء المرأة الحق فى الترقيات بالاختيار وفى المناصب القيادية ، وأن ينظر فى ذلك على أساس من الكفاية والصلاحية وحدهما ، وكذلك بالنسبة الى تقييم الوظائف وتعادلها .

٤ ـ تحديد مستويات اللياقة الطبية للصناعات المختلفة .

٥ ـ علاج ظاهرة النقص فى المشتغلات فى بعض المهن فى القطاعات المختلفة سواء عن طريق التوجيه والتدريب المهنى الملائم أو استخدام وسائل الترغيب المناسبة لاقبالهن على هذه المهن ولا سيما فى قطاع التمريض والتدريس كى تتوافر للدولة الأيدى العاملة فى هذه الميادين العامة .

ثانيا : مناهج تعليم المرأة

١ ـ تعميم المدارس المشتركة فى التنظيم الابتدائى فى شتى أنحاء الجمهورية ، على أن يتولى التعليم فى مراحله الأولى سيدات ، وفى مراحله الأخيرة رجال وسيدات على السواء .

٢ ـ توسيع نطاق التعليم المشترك الذى أصبح أمرا مقررا فى الابتدائى باستمراره فى الاعدادى والثانوى على سبيل التجربة كلما دعت الظروف لذلك .

٣ ـ التوسع فى انشاء مدارس البنات فى المراحل التالية للابتدائى بحيث تشمل الثانوى والمعاهد كى يكون لاعداد البنت فى مراحلها العليا دورها المناسب .

٤ ـ التوجيه بالتعليم الابتدائى فى سنتيه الأخيرتين الى النهج الذى يحقق شيئا من التثقيف المهنى البيئى تزويدا لمن لا تمكنه ظروفه من الالتحاق بالمدارس الاعدادية بثقافة تؤهله الحاق بمراكز للتدريب تنشأ لذلك .

٥ ـ اعادة النظر فى برامج الاعدادى والثانوى وتخفيفها بالقدر الذى يسمح بادخال المجالات العملية والعلوم المنزلية دون ارهاق للتلاميذ .

ثالثا : التأهيل المهنى

اعداد مؤسسات ومراكز لتأهيل ذوى العاهات ومن يصبن بالعجز أثناء العمل من النساء وذلك لتأهيلهن واعادتهن الى الحياة المنتجة ، اذ أن العلاج الطبى وحده فى هذه الحالات قد لا يكفى لما تستتبعه بعض الاصابات من وجود عاهات تعوق العاملة عن العمل المهنى وأن يراعى ما يلى :

(أ) تعديل نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من حيث سريان أحكام التأهيل المهنى للعاجزين عن العمل وتخديمهم على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون خمسين عاملا فأكثر بحيث تسرى على جميع حالات الاصابات مهما كان عدد العمال والعاملات .

(ب) انشاء مراكز التأهيل المهنى للعاملات على المستوى المركزى فى المحافظات لخدمة جميع المصانع والشركات .

(جـ) أن يجرى انشاء هذه المراكز تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية من حيث الادارة ، والتوجيه وتحديد مستويات الخدمة .

رابعا : التدريب المهنى للمرأة

١ - اعادة النظر فى برامج التعليم والاعداد والتدريب المهنى وتطويرها والتوسع فيها بما يمكن المرأة العاملة من أن تزيد من كفاءتها الانتاجية وتتسع امامها مجالات العمل وذلك بالوسائل الآتية :

(أ) تنظيم برامج التوجيه المهنى لمن لم يسبق لهن العمل على مستوى التدريب السريع .

(ب) التدريب لرفع مستوى الكفاية والانتاج فى المصانع أو المصالح أو المؤسسات على كافة المستويات ومنها التدريب المتدرج .

(جـ) شمول برامج التدريب الى جانب التوجيه المهنى بعض مواد التوجيه الثقافى والتوعية القومية مع الاهتمام بعلم النفس الصناعى .

(د) انشاء هيئة عليا للتنسيق بين جهود الجهات المختلفة القائمة على التدريب .

(هـ) اعادة النظر فى التدريب المهنى بمؤسسات الطفولة بحيث تتمشى مع احتياجات سوق العمل كالتمريض وأعمال السكرتارية وفن البيع وغير

ذلك مما تتطلبه خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(و) التوسع فى انشاء المدارس الفنية للبنات لاعداد المدربات الفنيات والعاملات الماهرات على أن تهيأ فرص العمل لخريجات هذه المدارس على قدم المساواة مع الرجل .

(ز) مساواة المتقدمات من خريجى هذه المعاهد والمدارس بالخريجين فى فرص استكمال الدراسة بالكليات والمعاهد العليا والبعثات .

(ح) مراعاة خصائص المرأة واستعداداتها الطبيعية وميولها والاستفادة بها فيما تجيده من الأعمال استغلالا لطاقاتها وتوسيعا لمجال العمل امامها .

٢ - أن تقوم وزارة الشئون الاجتماعية مباشرة أو عن طريق مجالس الهيئات الاجتماعية والاتحادات النوعية باعداد دراسات تدريبية ليس فقط فى قطاع النساء المتطوعات فعلا فى الهيئات الاجتماعية بل أيضا فى محيط النساء العاملات فى المصانع والقطاع العام الخاص وطالبات الجامعة والمعاهد العليا ودور المعلمات والمدارس الثانوية حتى يمكن أن نعد الصف الثانى للعاملات المتطوعات فى هذا القطاع .

خامساً : فى مجال الأجور والمعاشات

١ ـ لما كانت المرأة العاملة يخصم قدر من راتبها أثناءعملها نظير المعاش على أسس متساوية مع الرجل فيتعين أن يؤدى اليها المعاش وفقا لنفس معاملته .

لذلك يوصى المؤتمر بما يأتى : ـ

(أ) أن يسمح للمرأة بالجمع بين معاشها عن عملها ومعاشها عن زوجها دون قيد .

(ب) يسمح للأولاد بالجمع بين المعاش المستحق لهم عن والدتهم والمعاش المستحق لهم عن والدهم دون التقيد بحد أقصى .

(جـ) يؤول نصيب الزوجة العاملة فىالمعاش المستحق نتيجة وفاة زوجها الى أولادها منه حتى يزول المانع من استحقاقها له فيرد اليها .

٢ ـ تقرير حق المرأة فى العمل نصف الوقت بنصف الأجر اذا رغبت فى ذلك على ألا يتعارض ذلك مع مصلحة العمل .

٣ ـ مساواة الخاضعينلقانون التأمينات الاجتماعيةبموظفى وعمال الحكومة فيما تقرر لهم من مزايا بمقتضى التشريعات الحديثة من قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣

٤ ـ تحقيق الضمانات الكافية للمرأة العاملة فى قطاع الزراعة وما يتصل بها من صناعات وحرف وذلك من ناحيــة الأجور والتأمينات .

سادسا : فى مجال الاجازات الاجتماعية

١ ـ معاملة المرأة وفقا لأنظمة موحدة فيما يتعلق باجازات الحمل والوضع والرضاعة فى جميع القطاعات ولكافة الفئات مع مراعاة ظروف العمل . ويمنح الحق للمرأة فى هذه الاجازات بعد انقضاء ثلاثة شهور على التحاقها بالعمل على أن يوقف انتفاعها به بعــد انجاب الطفل الثالث .

٢ ـ العمل على تنظيم منح المرأة العاملة اجازات اجتماعية بدون مرتب فى جميع القطاعات وبالشروط الآتية : ـ

(أ) فى حالات سفر الزوج للخارج فى مهمــة رسمية أو بعثات علمية أو للعلاج .

(ب) التفرغ لرعاية الأطفال دون السادسة .

(ج) تحدد مدد الاجازات الاجتماعية بالقدر المناسب (بقانون) .

٣ ـ تعميم مبــدأ تقرير حق الموظفــة (التى ترضــع طفلها وتعمل على نظام اليوم الكامل ، فضــلا عن مدة الراحة المقررة) فى فترتين أخرتين يوميا لهذا الغرض لا تقــل كل منهما عن نصف ساعة وتحسب هاتان الفترتان من

ساعات العمل ولا يترتب عليها تخفيض فى الأجور أو الاجازات وذلك فى خلال الاثنى عشر شهرا التالية لتاريخ الوضع .

٤ ـ الأخذ بنظام الاحتياطى للعاملات فى ميادين الخدمة العامة حرصا على راحة المرأة العاملة فى حالة الاجازات وضمانا للصالح العام .

سابعا ـ فى مجال دور الحضانة

(أ) التوسع فى انشاء مراكز الرعاية النهارية ودور الحضانة للأطفال تتناسب ومراحل النمو المختلفة للطفولة المبكرة منذ الولادة حتى سن المدرسة وأن تستخدم فى سبيل هذا الغرض كل الامكانيات المتوافرة فى المجتمع سواء فى الريف أو الحضر .

ويستفاد فى ذلك بالوحدات الاجتماعية القروية والمراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة وغيرها .

(ب) تعديل المادة ١٣٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بحيث لا يقتصر التزام صاحب العمل فى توفير الرعاية بانشاء دار حضانة لأطفال الأمهات العاملات على استخدام مائة عاملة فأكثر فى مكان واحد . على أن يكون هذا التزاما عاما وشاملا على كل صاحب عمل يستخدم عاملات مهما كان عددهن أن يساهم فى تكاليف رعاية أطفال الأمهات العاملات بنصيب من تكاليف رعاية الطفل ، وأن تساهم العاملة بنصيب آخر .

وأن تتولى وزارة الشئون الاجتماعية مهمة الاشراف على وضع خطة هذا البرنامج والاشراف على تنفيذه على الأسس الآتية :

١ - امكان انشاء هذه الدور لخدمة أكثر من مصنع في منطقة واحدة .

٢ - أن تيسر سبل المواصلات لنقل الأطفال لهذه الدور واعادتهم لبيوتهم .

٣ - يفضل انشاء هذه الدور في مناطق الاسكان الخاصة بالعاملات وأسرهن .

(جـ) العمل على اعداد وتدريب العاملات في دور الحضانة ومراكز الرعايةالنهارية على تفهم مهمتها والوظيفةالتى تقوم بها في توفير الرعاية والتعويض عن رعاية الأم فترة غيابها حتى تحقق هذه الدور الرعاية الصالحة للأطفال

ثامنا - المرأة العاملة ورعاية المنزل

١ - العمل على تطوير أنماط وأساليب الحياة المنزلية عن طريق تصميم المساكن الحديثة على نحو اقتصادى لتيسير استعمال الأدوات المنزلية الكهربائية والآلية الحديثة وتصميم الأثاث الحديث بما يتفق مع الأحجام الجديدة للمساكن وذلك تيسيرا لمهمة المرأة العاملة في عملها .

٣ - انشاء نظام للمشتغلين بالخدمات الشخصية بالمنازل عن طريق هيئات متخصصة والعمل الجاد على اعداد

عاملات متخصصات ذات مستوى كريم فى رعاية الأطفال وشئون المنزل وذلك لرفع مستوى العاملات بالمنازل مع تحقيق الضمانات الكفيلة بتأمين مستقبل المشتغلات بهذا العمل وتحديد الأجور المناسبة لهذه الخدمات .

تاسعا ـ رفع المستوى الاقتصادى الاسرة

١ ـ ربط نشاط المرأة العاملة ((بمشروع الأسرة المنتجة)) الذى تتولاه وتشرف عليه وزارة الشئون الاجتماعية لتنمية التصنيع الريفى والمنزلى والارتفاع بمستوى الانتاج حتى نتمكن من استغلال وقت فراغها فيما يعود عليها وعلى أسرتها بالنفع مما يؤدى الى زيادة دخلها بانتاج سلع قابلة للتسويق طبقا لحاجات المجتمع ويستغل فيها الخامات المحلية المتوافرة مع تدعيم الأموال الموضوعة تحت تصرف وزارة الشئون الاجتماعية للتوسع فى هذا المشروع .

٢ ـ التوسع فى نشر الصناعات الريفية والمنزلية بأنواعها فى قطاعات الريف والحضر والمناطق الصحراوية باستغلال الخامات البيئية والقدرات والجهود البشرية الفائضة طبقا لاحتياجات التسويق المحلى والخارجى مع المحافظة على الانتاج المتميز بالطابع المحلى الأصيل والمتطور .

عاشرا ـ الخدمات الاجتماعية للمرأة العاملة

١ ـ يجب أن يتوافر للمرأة العاملة فى مكان العمل الخدمات المختلفة لما يستتبعه تنفيذها من تأثير ايجابى بالغ على

انتـــاجها ومعنوياتها عن طريق الأندية الاجتماعيـــة والمؤسسات الترويحية المزودة بكافة الوســائل ومراكز الخدمات الدينية بالمؤسسات الانتاجية ، وذلك لتحقيق الرعاية الاجتماعية والثقافية وتنمية القيم الروحيــة والخلقية ٠

٢ ـ تشجيع المرأة على الاقبــال على التطوع لأداء الخدمات الاجتماعية فى مراكز الخــدمة كالجمعيات والمؤسسات والمراكز الاجتماعيـــة فى القطـــاع الريفى والحضرى والصحراوى ، وخصوصا فيما يتصل بالمؤسسات المعنية بالأمومة والطفولة ٠

٣ ـ أن يتم تحــويل برامج الخــدمات المختلفــة عن طريق مساهمة المنتفعات بها مع تخصيص نســبة معينة من الأرباح المخصصة للعمــال فى شركات القطاع العـــام والخاص مع اسهام النقابات العامة فى ذلك ٠

٤ ـ تعميم عيادات التوجيه والارشاد النفسية فى جميــع المحافظات للعناية بالأطفال المتكلين وتوجيههم التوجيه السليم ضمانا لمستقبلهم ٠

٥ ـ يجب على معــاهد الخــدمة الاجتماعيــة اعداد برامج متخصصة للخدمة الاجتماعية العمالية لاعداد القــادة من النساء والرجال للعمل فىالمصانع والشركات ومراكز الخدمة الاجتماعية الخاصة بأسر العمال ٠

حادى عشر ـ خدمات النقل والاسكان

١ ـ يجب عند التخطيط العام لبناء العمارات والمجمعات السكنية بالأحياء المختلفة مراعاة توفير أنواع الخدمات المختلفة فى كل مجموعة من العمارات عن طريق تخصيص دور لاستخدامه كدار للحضانة وكذلك توفير أماكن الخدمات الطبية والاجتماعية والثقافية .

كذلك يجب مراعاة أهمية انشاء ناد على الأقل وحديقة عامة فى كل حى من الأحياء نظرا لأهمية النوادى فى التوعية اللازمة بجميع أنواعها وفى تنشئة الجيل الصاعد تنشئة صالحة .

كما يوصى المؤتمر امكان استغلال بدروم العمارات فى أغراض الغسيل باستخدام غسالة كهربائية أوتوماتيكية بطريقة تعاونية بين سكان العمارة .

٢ ـ ضرورة النظر فى التصميم الداخلى للمسكن على أن ينشأ لهذا الغرض مركز قومى لشئون المنازل هدفه ايجاد التعاون والتنسيق بين وجهات نظر المعماريين وربات البيوت ومنتجى المعدات المنزلية وغيرهم بحيث يراعى المعمارى مثلا عند تصميم السكن أن يتبع أحدث التنظيمات حتى يسهل لربة البيت القيام بعملها المنزلى بأقل مجهود وفى أقل وقت ممكن .

٣ ـ التوسع فى بناء المجمعات السكنية بجميع أنواعها بما يتناسب ومستويات الدخل المختلفة .

٤ ـ تشجيع التوسع فيالاسكان التعاونى وتشجيع استغلال المدخرات المجمدة لدى الأهالى فى بناء المساكن الصغيرة ومساعدة الأسر نفسها على انشاء مساكنها الخاصة نظير تشجيع من الدولة يتخذ صورا مختلفة منها منح الأرض اللازمة بأقساط طويلة الأجل وبأثمان منخفضة أو اسمية مع منح اعانات للبناء تسدد على أقساط واجراء التجارب على مواد البناء المحلية لتخفيض التكلفة .

٥ ـ مراعاة عدم تركيز المصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة فى وسط المدينة عند تخطيط المدن وأن يراعى توزيعها على الأحياء المختلفة على أن ينشأ بجوارها مجمعات سكنية حتى تستطيع العاملة أن تجد مسكنا مناسبا قريبا من عملها بقدر الامكان ، فضلا عن أن هذا يساعد فى تخفيف مشكلة المواصلات .

٦ ـ نظرا لعدم توافر السكن الملائم للعاملات فى الريف . يجب مراعاة اقامة وحدات سكنية بجوار المنشآت الحكومية للخدمات فى الريف وتخصيص دور منها للعاملات حتى يتوفر السكن اللازم لهن فى نفس الوقت الذى يتم فيه شغلهم للعمل فى هذه المناطق .

٧ ـ أن تقوم الهيئات والمصالح بالاتفاق مع المؤسسة العامة للنقل الداخلى بتسهيل تخصيص سيارات لنقل موظفيها فى مواعيد العمل نظير أجر شهرى تدفعه

العاملة أو الموظفة اذا لم يتيسر ترتيب أتوبيس خاص لهن من جهة العمل لهـذا الغرض كما هو الحـال فى المصانع وذلك بقدر الامكان .

٨ ـ العمل على زيادة عدد خطوط المواصلات الحالية واعادة توزيعها على الأحياء المختلفة بالقاهرة والجيزة وخاصة فى مواعيـد الذهاب والعودة للعمل فى الأنشطة وكذلك الاهتمام بصيانة الأتوبيسات الحالية للزيادة من درجة كفايتها والعمل على مضاعفة سرعة شـبكة المواصلات الحالية بالخطوط الرئيسية منها حتى تتمكن من نقـل عدد مضاعف من الركاب بنفس عدد السيارات الحالية

٩ ـ التوصية لدى محافظتى القاهرة والجيزة باعادة النظر فى التصريح للتاكسيات بنقل المواطنين بتعريفة محددة فى مواعيد الذهاب والعودة الى جهات العمل المختلفة .

١٠ـ تحسين طرق المواصـلات فى الريف بزيادة عدد خطوط المواصلات الحالية بها وخاصة بالأماكن التى ألغيت منها خطوط السكك الحديدية الضيقة .

١١ـ ضرورة التوعيـة للعاملين فى وسـائل النقل المختلفـة لتحسين مستوى الخدمة للجمهور ، وكذلك التوعيـة للشعب كله فى مراعاة آداب استعمال وسائل المواصلات العـامة .

ثانى عشر ـ التوعية الاجتماعية

١ ـ الاهتمام بالبحوث الخاصة بالاتجاهات الوالدية نحو الأبناء عن طريق الجامعات ومعاهد التربية ومعاهد المعلمين ووزارة الشئون الاجتماعية ، ونشر نتائجها بين الأمهات والآباء بالأسلوب الذى يتفق مع جميع مستويات الثقافة والتعليم .

٢ ـ تدريب الأمهات العاملات وغير العاملات تدريبا خاصا يستهدف القضاء على مشكلة الاستهلاك فى المسكن والملبس والمأكل من حيث تغيير أنماطه بما يقلل من الفاقد ويخفض من تكاليف المعيشة ويساعد على الادخار .

٣ ـ تعميم مراكز تنظيم الأمومة فى جميع الأحياء والقرى واستغلال الأبنية الحكومية والمؤسسات الاجتماعية والصحية فى اقامة هذه المراكز مع ربط ذلك بالتوعية الاجتماعية الشاملة ـ على المستوى القومى ـ والمحلى .

٤ ـ أن تتولى وزارة الشئون الاجتماعية اعداد برنامج قومى للتوعية الأسرية تشترك فيه جميع أجهزة الاعلام كالصحافة والتليفزيون والاذاعة والكتب والنشرات والمحاضرات ويشمل قطاعات المرأة العاملة وربات البيوت والآباء وطلبة الجامعات والمعاهد على اختلاف أنواعها ويشترك فيه جميع القادة والمفكرين فى الشئون الاجتماعية والصحية والثقافية والدينية ، وتستغل فى

هذه التوعية جميع الأبنية الحكومية والخاصة كالمساجد والمدارس والمؤسسات الاجتماعية المختلفة مع الابتعاد عن كل عوامل الاثارة فى الأغنية والأفلام والمسرحيات وما اليها ، وأن تعمل جهدها على تقديم برامج هادفة فى الأوقات الملائمة .

٥ - الاهتمام بانشاء دراسات خاصة للدعوة والفكر الاشتراكى فى مختلف الميادين يتولاها اخصائيون من جميع القطاعات كالوعاظ والمدرسين والأطباء والاخصائيين الاجتماعيين وغيرهم ، على أن تعد هذه الدراسات فى كنف الاتحاد الاشتراكى العربى .

٦ - نشر الوعى بين الرجال والنساء وأفراد المجتمع جميعا عن دور المرأة فى بناء المجتمع الجديد ومسئولياتها التى تتولاها جنبا الى جنب مع الرجل بحيث يعاون الأب والأخ والزوج بل والرجل فى العمل وخارج العمل والمجتمع عامة ، المرأة فى أداء رسالتها والقيام بمهمتها وتحمل مسئولياتها ، دون أنانية أو رجعية أو استغلال ، وأن تعرف المرأة أيضا أن دورها خطير فى هذه المرحلة بالذات ، وانه لابد أن تثبت جدارتها وكفاءتها بالدور الذى تقوم به ، وأن تؤكد مركزها الجديد المتطور ، وأن تعرف أن الجدية فى العمل والسلوك هى أساس النجاح فى كل عمل يتولاه الانسان ، وأن الأجر الذى يعطى هو نظير العمل الذى تؤديه بكل أمانة وصلاحية .

وأن ممارستها لحقوقها السياسية تكمل دور الرجل ويلقى عليها التزاما قوميا يجب ممارسته فى حرص ووعى ، بحيث تحقق لنفسها القوة والمهابة والاحترام .

٧ ـ أن تقوم جامعة الدول العربية بدراسة موضوع انشاء مكتب العمل العربى كأحد أجهزة الجامعة لدراسة مشكلات العمال والعاملات فى الدول العربية الأعضاء بالجامعة والقيام بالبحوث والدراسات المقارنة التى تؤدى الى تحديد الخطوط الرئيسية لبرامج الرعاية الاجتماعية والثقافية والصحية لأسرة العامل العربى .

ثالث عشر ـ النقابات والاتحادات النسائية

١ ـ يجب أن تتولى أجهزة نقابات العمال أداء وظيفتها الاجتماعية تحقيقا للمادة ١٦١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بقانون العمل الموحد الذى يعطى للنقابات المشكلة طبقا للقانون المذكور حق انشاء صناديق ادخار وجمعيات تعاونية ونواد رياضية وثقافية وابرام اتفاقات التأمين الاجتماعى وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية ويأتى ذلك عن طريقتين :

(أ) تعزيز مواردها المالية وانفاقها طبقا لتخطيط متفق عليه ويعد طبقا لاحتياجات العمال أنفسهم

(ب) التوعية الاجتماعية فى محيط العاملات أنفسهن وفى مراكز جموعهن طبقا لبرنامج اجتماعى وثقافى يتفق ومبادىء اشتراكية الدولة مع العناية التامة بتنمية الوعى الادخارى بين العاملات خصوصا وقد ورد فى المادة ١٦٠ من القانون المشار اليه ، أن تعمل هذه النقابات على تحسين حالة العمال المادية والاجتماعية تحقيقا لما جاء بالميثاق .

٢ ـ انشاء اتحاد نسائى يمثل قوى الشعب النسائية العاملة ويستهدف الأغراض الآتية :

(أ) تمثيل القوى النسائية أمام الهيئات الدولية .

(ب) تنظيم نشاط المرأة الاجتماعى والقومى من جميع الوجوه ومن جميع قطاعات السكان فى الريف والحضر والصحراء .

(ج) تنظيم برامج التوعية الاجتماعية والقومية والثقافية .

(د) تنفيذ برامج التدريب اللازمة على جميع المستويات .

رابع عشر ـ الدولة والخدمات الاجتماعية

١ ـ انشاء ادارة عامة للأسرة فى وزارة الشئون الاجتماعية تتولى اعداد البرامج اللازمة لرعاية الأسرة والنهوض بمستواها وتتبع تنفيذها على أن يلحق بهذه الادارة قسم خاص بمركز المرأة .

٢ ـ أن تتـولى وزارة الشـئون الاجتماعية الاشراف على الخدمات الاجتماعية اللازمة للعمال وأسرهم من حيث التوجيه الفنى تمشيا مع مبدأ التخصص فى الخدمات .

٣ ـ انشـاء لجنة دائمة فى كنف وزارة الشئون الاجتماعية باسم اللجنة الدائمة لشئون المرأة تمثل الجهات المعنية المختلفة طبقا لأحكام القانون على أن يكون اختصاصها على الوجه الآتى :

(أ) الاعداد للمؤتمر السنوى لشـئون المرأة للمرأة العاملة .

(ب) اعداد البحوث اللازمة الخاصة بعمـل المرأة فى الوطن العربى .

(جـ) توجيـه نظر الجهـات الحكومية المختلفـة الى المسائل التى تنتج عن عمل المرأة والتى تقتضى استصدار تشريعات معينة لتنظيمها .

(د) الاشتراك فى المؤتمرات الدولية المختلفة أو الدعوة لهـا .

(هـ) الدعوة لحلقات دراسية متخصصة على مستوى الخبراء لبحث الموضوعات النـوعية المتصـلة بمركز المرأة من جميع الوجوه وكذلك الموضوعات الفرعية التى تقررت فى هذا المؤتمر .

ومازال الطريق طويلا

وبعد أيتها الأخت العاملة :

وبعد أن قدمنا محاضرة العاملة الأولى لتأخذ بيدك على طريق الكفاح ..

وبعد تقديم توصيات الدورة الأولى لمؤتمر شئون المرأة العاملة ، وهى توضح السبيل الى تنفيذ الأهداف والمستويات خلال العشر سنوات القادمة ، وتحدد واجبات المرأة العاملة لقاء ما نالته من حقوق ، وتوضح حقوقها لقاء ما تؤديه من واجبات ثورية **لعل أبرزها أن تأخذ المرأة العاملة فى الجمهورية العربية المتحدة بأيدى عشرة ملايين من أخواتهـا** ، ليتحرك نصف المجتمع فى رحاب الميثاق ، ويشترك مع الرجل فى صنع المستقبل .

وبعد أيتها الأخت العاملة ، فاننا نضع أمامك نصوصا من الحقوق الأساسـية لكل مواطن وكل مواطنـة ، كما أعلنها جمال عبد الناصر فى ميثاق العمل الوطنى ، مسجلا مبادئه فى سمع التاريخ ، حين قال :

« ان تكافؤ الفرصـة ، وهو التعبير العملى عن الحـرية الاجتماعية ، مبدأ تحدده حقوق أساسية لكل مواطن ، ويجب حشد كل جهد لأداء هذه الحقوق :

الحق الأول :

حق كل مواطن فى العـلم بقـدر ما يتحمل اسـتعداده ومواهبه . ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها .. ان العلم هو الطاقة القـادرة على تجديد شـباب العمل

الوطنى ، واضافة افكار جديدة اليه كل يوم .. وكشف عناصر قائدة جديدة فى ميادين العلم المختلفة .

الحق الثانى :

حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده والعلم الذى استطاع تحصيله .. ان العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان ، هو قبل ذلك تأكيد للوجود الانسانى ذاته .

ومن المحتم هنا ان يوضع حد أدنى للأجور يكفله القانون ، **كما وضعنا بحكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .**

الحق الثالث :

وان التأمينات الاجتماعية ضد الشيخوخة وضد المرض لا بد أن يتسع نطاقها ، بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى ، وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

الحق الرابع :

حق كل مواطن فى الرعاية الصحية ، بحيث لا تصبح هذه الرعاية ، علاجا ودواء ، مجرد سلعة تباع وتشترى ، وانما تصبح **حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى .**

لا بد ان تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن ، وفى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظلل بحمايتـه جميع المواطنين .

الحق الخامس :

ان الطفولة هى صانعة المستقبل ، ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن من تحمل مسئولية القيادة بنجاح فى مجتمع الغد .

الحق السادس :

ان المرأة لا بد أن تتساوى بالرجل .. لا بد ان تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق **وايجابية** فى صنع الحياة .

الحق السابع :

ان الأسرة هى **الخلية الأولى للمجتمع** ، ولا بد ان تتوافر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تحفظ التقاليد الوطنى ، وأن تبقى قادرة على تجديد نسيجه ، متحركة بالمجتمع كله . ومعه . الى غايات النضال الوطنى » .

نعم .. الى غايات النضال الوطنى . ولن يبلغ النضال الوطنى غايته ، حتى يستقيم الصف المتكامل ، وحتى تشترك المرأة مع الرجل فى الحياة والعمل وهو أشرف وأعظم ما فى الحياة .

وبعد ايتها الأخت العاملة ..

لقد تحطمت اغلالك ، واعطاك الوطن وثيقة الحرية الكاملة ، لأنها الحرية المشروعة ، حرية الاستقامة فى الوسائل من أجل الاستقامة فى السير إلى الأهداف .

لن تكون الطريق مفروشة بالورود ، ولن تكون مراحل النضال قصيرة ، **وبقدر الايمان بالله ، والثقة بالنفس ، يكون توفيق المرأة العاملة ، وتحويل أشواك الطريق إلى ورود وأزهار .**

اننا نخادع أنفسنا اذا قلنا بأن قضية المرأة العاملة قد قضى فيها ، فانها ما تزال تجربة رائدة ، فرصة كاملة متكافئة للمرأة فى الجمهورية العربية المتحدة ، موضع **انتباه أخواتها فى الوطن العربى ، والوطن الافريقى ، والرأى العام العالمى فى لهفة** الى معرفة نتائج هذه التجربة . وسيكون الحكم فى جانب المرأة العاملة .. لأنها تؤمن بالنصر الذى تعلمته من المضمون العام لانتصارات ثورتنا الخالدة منذ عام ١٩٥٢ .

فان الزعيم الذى قاد الأمة من نصر الى نصر : **هو الزعيم الذى** لبى نداء العصر ، وأعلن وثيقة تحرير المرأة وشرفها بالمساواة **بالرجل** .

وان **الميثاق** الذى أعلنه الزعيم بلسان الشعب دليلا للعمل الثورى . **((لم يسقط من حسابه نصف المجتمع))** ، ولكنه يأخذ بالمجتمع كله الى مدارج الرقى ، والى التصميم **الأكيد** على تحقيق الكفاية والعدل .

وان الصعاب التى تصادفها المرأة العاملة فى « **فجر اشتغالها بالانتاج المادى** » ، سوف تذوب كلها فى مشرق النهار .. نهار العمل بقوة نساء الجمهورية جميعا ..

وسيظل الدفاع قائما بجوار القضية العادلة .. وستجد المرأة العاملة كل يوم أنصارا من نفسها ومن بنات جنسها ، ومن زوجها ، ومن زميلها ، ومن رئيسها ، ومن مرؤوسيها .

سوف تتخلص القلة فى مجتمعنا من سطحية الوعى يوما بعد يوم .. لأن المرأة العاملة ستحصن نفسها **بالعقيدة ، والاخلاص ، والكفاية** .. ثم تدوس كل ما يعترض طريقها من صعاب .

سوف تقوم لشئون المرأة العاملة لجنة دائمة تتخذ من الميثاق نبراسا يضىء طريقها وهى تتابع توصيات هذا المؤتمر فى مجال التطبيق ، ثم تعقده كل عام ، لتقدم المرأة العاملة كتابها بيمينها ، وتعلن قائمة حساب الواجبات التى قامت بها اقاء الحقوق التى كسبتها ثوريا ، ولقاء الحقوق التى يجب ان تكسبها بالعمل الثورى .

وان ادارة المعلومات بوزارة الشئون الاجتماعية ، وهى وزارة المجتمع والأسرة ، ليسعدها وهى تقدم هذا الكتاب ، أن تتلقى من القارئات والقراء ، رأى الأزواج فى عمل الزوجات .. ورأى المرأة العاملة فى التجربة .. ورأى الآباء فى اعداد

بناتهم العمل . ورأى كل مهتم بقضية المرأة العاملة فى أسباب انتصارها وأساليب تقـدمها وتنويب الحرب البـاردة بينها وبين الرجل .

اننا نرحب بكل المقترحات الواعية والمشاكل الواقعيـة لاشتغال المرأة ، ونتقدم بها الى الهيئة الدائمة لشئون المرأة العاملة ، لتضعها فى بوتقة البحث ، وترسم الطريق لحل كل مشكلة ، ولتأكيد الخطوات التقدمية إلى مجتمع يعمل كله ، فيصعد كله ، ويكون مثـلا ناجحا يصـدر عن هذا الشعب المعلم ، والله يهديه دائما إلى التوفيق والتقدم .

جمال غز
مدير ادارة المعلومات
مايو ١٩٦٤


دار ومطابع الشعب
القاهرة